



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي  
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب و تمويل التنظيمات غير المشروعة

إرشادات للمنشآت المالية المرخصة بشأن مراقبة المعاملات وفحص العقوبات

**1. المقدمة**

1.1. الغرض والنطاق من هذه الإرشادات .....	3
1.2. نطاق التطبيق.....	3
1.3. الأسس القانونية.....	4
<b>2. مراقبة المعاملات.....</b>	<b>5</b>
2.1. تقييم المخاطر .....	5
2.2. النهج القائم على المخاطر لضوابط مراقبة المعاملات .....	6
2.3. تحديد البيانات وإدارتها.....	6
2.4. تعريف القانون واختبار ما قبل التنفيذ.....	7
2.5. تسجيل التنبيه وتحديد الأولويات .....	8
2.6. تحليل النتائج وتقارير نظم المعلومات الإدارية.....	8
2.7. اختبار ما بعد التنفيذ والضبط والتحقق من الصحة.....	9
<b>3. فحص العقوبات.....</b>	<b>9</b>
3.1. تقييم المخاطر.....	10
3.2. النهج القائم على المخاطر لضوابط فحص العقوبات.....	10
3.3. تحديد البيانات وإدارتها.....	11
3.4. تصميم برنامج الفحص واختبار ما قبل التنفيذ .....	11
3.4.1. فحص الاسم.....	12
3.4.2. فحص المعاملات.....	12
3.5. إدارة القائمة.....	14
3.6. تحليل النتائج وتقارير نظم المعلومات الإدارية .....	15
3.7. اختبار ما بعد التنفيذ والضبط والتحقق من الصحة.....	15
<b>4. برنامج الحوكمة والرقابة.....</b>	<b>16</b>
4.1. الرقابة وتقارير الإدارة والتدقيق .....	16
4.2. استخدام البائعين والأطراف الثالثة الأخرى .....	16
4.3. تدريب خاص بالأدوار.....	17
4.4. حفظ السجلات.....	17

## 1. المقدمة

### 1.1. الغرض والنطاق من هذه الإرشادات

تنص المادة 44.11 من قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ("قرار مجلس الوزراء" (10)) بتكليف الجهات الرقابية "بتزويد المنشآت المالية بالإرشادات التوجيهية والتغذية العكسية لتعزيز فعاليتها تنفيذها لإجراءات مواجهة الجريمة". والغرض من هذا الدليل الإرشادي هو تقديم التوجيه والمساعدة للمنشآت المالية الخاضعة للرقابة، من أجل مساعدتها على تحسين فهمها وأدائها الفعال لالتزاماتها القانونية المحددة بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويجب قراءة هذا الدليل الإرشادي بالتوازي مع قرار مجلس إدارة المصرف المركزي بشأن إجراءات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة (الصادرة بتاريخ 2019/06/19 رقم 2019/74) والإرشادات التوجيهية بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة للمنشآت المالية (الصادرة بتاريخ 27/06/2019 رقم 79/2019) وأي تعديلات وتحديثات صادرة. بالتالي، لا تشكل هذه الإرشادات تشريعات أو لائحة إضافية ولا تحل محل أي متطلبات قانونية أو تنظيمية أو التزامات شرعية، ولكنها تحدد توقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للمنشآت المالية المرخصة لتكون قادرة على إثبات الامتثال لهذه المتطلبات. وفي حالة وجود تناقض بين هذا الدليل والأطر القانونية أو التنظيمية السارية حالياً، تسود الأطر القانونية أو التنظيمية السارية حالياً. ويمكن استكمال هذا الدليل بلوائح إرشادية إضافية، مثل جلسات التوعية والمراجعات الموضوعية التي يجريها المصرف المركزي.

وعلاوة على ذلك، تأخذ هذه الإرشادات في عين الاعتبار المعايير والتوجيهات الصادرة عن مجموعة العمل المالي ("فاتف") وأفضل الممارسات ومؤشرات المخاطر. ولا تعتبر هذه الإرشادات شاملة ولا تفرض قيوداً على التدابير التي يجب أن تتخذها المنشآت المالية المرخصة من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حالياً. وعلى هذا النحو، يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء تقييماتها الخاصة للمنهج وأن تفي بالتزاماتها القانونية.

ويدخل هذا الدليل حيز التنفيذ فور إصداره من قبل المصرف المركزي علماً بأن المنشآت المالية المرخصة و / أو الخاضعين للإشراف ملزمة على أن تثبت امتثالها لمتطلبات المصرف المركزي في غضون شهر واحد من اصدار هذا الدليل.

### 1.2. نطاق التطبيق

ما لم يُذكر خلاف ذلك، تنطبق هذه الإرشادات على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، المرخصين و / أو الخاضعين للإشراف من قبل المصرف المركزي الواردين في الفئات التالية:

- البنوك الوطنية، وفروع البنوك المرخصة، ومراكز الصرافة، وشركات التمويل، والمنشآت المالية المرخصة و
- شركات التأمين

<sup>1</sup> <https://www.centralbank.ae/en/Central Bank of the United Arab Emirates-amiCombating the financing of Terrorism>.

### 1.3. الأسس القانونية

يعتمد هذا الدليل الإرشادي على أحكام القوانين والأنظمة التالية:

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ("قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب").
- قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب و المنظمات غير المشروعة ("قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب").
- قرار مجلس الوزراء رقم 74 لسنة 2020 بشأن نظام قوائم الإرهاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله ووقف انتشار التسلح وتمويله والقرارات ذات الصلة ("قرار مجلس الوزراء رقم (74) ").

فيما يتعلق بمراقبة المعاملات، ووفقاً للمادتين 4.2 (أ) و20 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن المنشآت المالية المرخصة ملزمة بتطوير سياسات وضوابط وإجراءات داخلية تتناسب مع طبيعة وحجم أعمالهم والمعتمدة من قبل الإدارة العليا لتمكينهم من إدارة مخاطر الجريمة التي تم تحديدها. يجب عليهم أيضاً تحديثها باستمرار. علاوة على ذلك، بموجب المادة 16 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على المنشآت المالية المرخصة وضع مؤشرات يمكن استخدامها لتحديد المعاملات المشبوهة وغيرها من الأنشطة من أجل تقديم تقارير المعاملات المشبوهة ("STR")، وتقارير الأنشطة المشبوهة ("SAR") أو أنواع أخرى من التقارير إلى وحدة المعلومات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديث هذه المؤشرات على أساس مستمر، بما يتماشى مع جميع التعليمات المعمول بها من السلطات الإشرافية في دولة الإمارات العربية المتحدة ووحدة المعلومات المالية.

فيما يتعلق بفحص العقوبات، ووفقاً للمادتين 21.2 من قرار مجلس الوزراء 74، فإن المنشآت المالية المرخصة ملزمة بفحص قواعد بياناتها ومعاملاتها بانتظام مقابل الأسماء الواردة في القوائم الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولجانته ذات الصلة (القائمة الموحدة للأمم المتحدة) أو من قبل مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة (قائمة الإهابيين المحلية)، وأيضاً فور إخطارهم بأي تغييرات على أي من هذه القوائم. يجب أن يشمل هذا الفحص عمليات البحث المنتظمة لقواعد بيانات العملاء، والأطراف في أي معاملات، والعملاء المحتملين، والمستفيدين الحقيقيين، والأشخاص والمنظمات التي تربطها بالمنشأة المالية المرخصة علاقة مباشرة أو غير مباشرة. يجب على المنشآت المالية المرخصة أيضاً فحص قاعدة بيانات عملائها قبل إجراء أي معاملة، أو الدخول في علاقة عمل مع أي شخص، للتأكد من عدم إدراج أسمائهم في قائمة الأمم المتحدة الموحدة أو قائمة الإرهاب المحلية.

لمزيد من التفاصيل والمعلومات، يرجى الرجوع إلى المكتب التنفيذي للجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير ("المكتب التنفيذي") بشأن العقوبات المالية المستهدفة للمنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة،<sup>1</sup> و المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (المصرف المركزي)، و الدليل الإرشادي للمنشآت المالية المرخصة بشأن تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، وإرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للمنشآت المالية المرخصة بشأن تقرير المعاملات المشبوهة.<sup>2</sup> يجب على المنشآت المالية المرخصة الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي وموقع المكتب التنفيذي ل حيث يتم تحديثها من وقت لآخر.

<sup>1</sup> <https://www.uaecic.gov.ae/en-us/un-page>

<sup>2</sup> <https://www.centralbank.ae/en/cbuae-amlcft>

## 2. مراقبة المعاملات

يُتيح برنامج مراقبة المعاملات الفعال للمنشآت المالية المرخصة الكشف عن المعاملات المشبوهة والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، بما يتوافق مع الإطار القانوني والتنظيمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولضمان بقاء عملاء ومعاملات المنشآت في نطاق تقبل المخاطر. وبالتالي، فإن مراقبة المعاملات الفعالة تعتمد بشكل حاسم على المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تدابير العناية الواجبة للعملاء / إجراءات اعرف عميلك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المعلومات المتعلقة بأنواع المعاملات التي من المتوقع عادةً أن يشارك العميل.

إن الفهم الكاف لعملائها وطبيعة العلاقة مع العميل والغرض منها، جنباً إلى جنب مع التحليل المستمر لسلوك العميل الفعلي وسلوك مجموعات الأقران ذات الصلة، يسمح للمؤسسة المالية المرخصة بتطوير خط أساس للنشاط العادي أو المتوقع العميل، والذي من خلاله يمكن التعرف على المعاملات غير العادية أو التي يحتمل أن تكون مشبوهة. يجب أن يقوم موظفو الامتثال بمراقبة المعاملات بتبسيط المعالجة ذات الأولوية لأية حالات حذف أو عدم دقة محددة في معلومات العميل أو المستفيد الحقيقي ذات الصلة أو الثغرات أو مشكلات جودة البيانات في الحقول المطلوبة للمعاملة أو رسائل الدفع.

يتكون برنامج مراقبة المعاملات الفعال من العناصر الأساسية التالية:

• **إطار عمل قائم على المخاطر محسوب جيداً:** إن المخاطر التي تواجه المنشآت المالية المرخصة ديناميكية وقد تكون المعاملات التي تنفذها متنوعة وذات حجم كبير. لذلك يجب على المنشآت المالية المرخصة مراجعة وتعزيز أطر مراقبة المعاملات الخاصة بها بانتظام وعند حدوث " حدث جوهري " محددة، مثل التغييرات الجوهرية في أعمال المنشأة المالية المرخصة أو ملف المخاطر أو بيئتها القانونية والتنظيمية، لضمان ذلك تظل مصممة لمخاطر الجرائم المالية للمؤسسة. كما يساعد دمج التعليقات الواردة من الموظفين الذين يتعاملون مع التنبيهات إلى نظام مراقبة المعاملات في معايرة وضبط أفضل.

• **التدريب الجيد والوعي بالمخاطر:** لضمان حسن سير برامج مراقبة المعاملات وتنفيذها ، يجب أن تضمن المنشآت المالية المرخصة أن الأفراد الذين لديهم مسؤوليات مراقبة المعاملات لديهم خبرة كافية وأن يتلقوا تدريباً خاصاً بالأدوار حول سياسات وإجراءات مراقبة المعاملات الخاصة بالمنشأة والمخاطر.

• **التكامل الهادف في برنامج مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب:** يجب أن تضمن المنشآت المالية المرخصة أن أنظمة وأطر مراقبة المعاملات الخاصة بها تعزز من خلال موجهة جرائم غسل الأموال / ومكافحة تمويل الإرهاب التي تشكل جزءاً من هذه البرامج.

يعتمد برنامج مراقبة المعاملات الفعال على جودة واكتمال البيانات المستمدة من عملاء المنشأة المالية المرخصة وأنظمة وقواعد البيانات الخاصة بالمعاملات. بالتوازي مع ذلك، يجب أن تفيد نتائج مراقبة المعاملات في فهم المنشأة المالية المرخصة وإدارتها لمخاطر الجريمة المالية، بما في ذلك عن طريق إجراء مراجعات العملاء خارج الدورة وتطبيق تدقيق محسّن أو ضوابط إضافية للعملاء أو المعاملات ذات المخاطر العالية.

• **الرقابة الفعالة:** يجب أن يقوم مجلس إدارة المنشآت المالية المرخصة والإدارة العليا بدور فعال في الإشراف على أداء برامج مراقبة المعاملات والتعزيز المستمر لأنظمة مراقبة المعاملات على أساس مخاطر المنشأة. في حالة تعرض نتائج مراقبة المعاملات للخطر بسبب عوامل مثل المعايرة غير المناسبة، أو عدم كفاءة العملية، أو مشكلات الموظفين، أو فشل النظام، فمن الضروري أن يكون مجلس الإدارة (أو اللجنة المعينة من مجلس الإدارة) والإدارة العليا على علم بهذه المشكلات في الوقت المناسب لضمان معالجتها على وجه السرعة وبشكل مناسب. يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا أيضاً وضع سياسيات واضحة لتقبل المخاطر داخل منشأتهم، حيث يكون اهتمام وإحاطة الإدارة العليا دور مهم لمنع المعاملات غير القانونية أو المشبوهة والكشف عنها والإبلاغ عنها. يجب أن تلعب عملية ضمان الجودة أيضاً دوراً حاسماً في برنامج مراقبة المعاملات، من خلال التحقق من صحة المراجعة من منظور الدقة والتفصيل. يجب الموافقة على أي تغييرات في رموز المعاملات أو تغييرات في النظام المصرفي الأساسي من قبل الإدارة العليا.

### 2.1 تقييم المخاطر

يجب أن يتم تصميم برنامج مراقبة المعاملات الخاص بالمنشأة المالية المرخصة من خلال تقييم مخاطر المنشأة المالية المرخصة ، بحيث يتم تطبيق ضوابط مراقبة المعاملات عبر مجموعة كاملة من المخاطر التي تتعرض لها المنشأة ويتم تطبيق تدقيق محسن على المجالات عالية المخاطر. يجب أن يتضمن تقييم مخاطر المنشأة المالية المرخصة ، كحد أدنى ، تقييم العملاء والمنتجات والخدمات وقنوات التسليم والتعرض الجغرافي الذي يمثل أكبر عمليات غسل للأموال وتمويل الإرهاب و مخاطر تمويل انتشار التسلح و قوة الضوابط المعمول بها حالياً للتخفيف

من هذه المخاطر. يخدم تقييم المخاطر مجموعة من الأغراض الحاسمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تمكين مؤسسة مالية مرخصة من:

- فهم نوع مستوى المخاطرة المرتبط بعلاقاتها التجارية ومعاملاتها.
- تطوير سياسات وإجراءات وضوابط قائمة على المخاطر.
- اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بتوفير الموارد والتوظيف.
- تطبيق ضوابط إضافية على المناطق ذات المخاطر المتزايدة ؛ و
- التأكد من أن المخاطر المتبقية للمؤسسة المالية المرخصة تقع في نطاق تقبل المخاطر.

فيما يتعلق بمراقبة المعاملات على وجه التحديد، يمكن استخدام تقييم المخاطر للتأكد من أن كل طريقة من المعاملات مع أو من خلال المنشأة - محلياً أو دولياً - تخضع لشكل من أشكال مراقبة المعاملات التي تتناسب مع مخاطرها وتعمل بشكل فعال للتخفيف تلك المخاطر. يجب تحديث تقييم المخاطر على فترات دورية (على الأقل سنوياً أو غير ذلك حسب الاقتضاء ومبرراً بالظروف المطلوبة) وأيضاً عند حدوث "حدث جوهري"، مثل التغييرات الجوهرية في أعمال المنشأة المالية المرخصة أو ملف تعريف المخاطر أو البيئة القانونية والتنظيمية.

## 2.2 النهج القائم على المخاطر لضوابط مراقبة المعاملات

يمكن أن تشمل مراقبة المعاملات عمليات المراقبة اليدوية واستخدام أنظمة المراقبة الآلية والقائمة على المعلومات الاستخبارية. في جميع الحالات، يجب أن يتطابق النوع ودرجة المراقبة المناسبة بشكل مناسب مع مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح بعملاء المنشأة ومنتجاتها وخدماتها وقنوات التسليم والتعرض الجغرافي، وبالتالي قد تختلف عبر خطوط أو وحدات عمل المنشأة المالية المرخصة، حيثما ينطبق ذلك. يجب أيضاً معايرة برامج مراقبة المعاملات وفقاً لحجم وطبيعة وتعقيد كل مؤسسة. من المتوقع أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة ذات نطاق العمليات الأكبر أنظمة آلية قادرة على التعامل مع المخاطر الناتجة عن زيادة حجم وتباين المعاملات. يجب أن تقوم المنشآت المالية المرخصة التي تستخدم أنظمة مؤتمتة بإجراء تقييم تصنيفي لتصميم قدرات وعمليات مراقبة مؤتمتة قائمة على القواعد أو السيناريوهات. في حين أن المنشآت المالية المرخصة الأصغر قد تعتمد على أنظمة مراقبة المعاملات الأقل آلية، إلا أنها يجب أن تضمن أن يتم تنفيذها بشكل مناسب لمواجهة المخاطر من نشاط المعاملات اليومية.

تتضمن أمثلة الأدوات الآلية أنظمة مراقبة الأنشطة المشبوهة المستندة إلى القواعد أو السيناريوهات (والتي عادةً ما تقوم بفحص دفعي بعد التنفيذ للمعاملات على جدول يومي أو أسبوعي أو شهري و / أو مخصص)، وأنظمة الكشف عن الاحتيال الآلي، ومراقبة التجارة وأنظمة وأدوات آلية لعرض الأخبار السلبية. تتضمن أمثلة الأدوات اليدوية نشاطاً غير عادي أو تقارير غير عادية عن المعاملات من قبل موظفي خط الأعمال (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مدير علاقات العملاء أو أولئك الذين يتولون أدواراً بمواجهة العملاء)، والإبلاغ عن النشاط المشبوه المحتمل من قبل موظفي المنشأة المالية المرخصة (بما في ذلك الإبلاغ عن المخالفات الداخلية)، والمراجعات اليدوية للمعاملات المستندة إلى المستندات (مثل معاملات التمويل التجاري المستندي أو القروض)، والفحص اليدوي للأخبار السلبية، ومراجعات العناية الواجبة للعملاء الدورية أو المستندة إلى الأحداث.

على وجه الخصوص عند استخدام عمليات يدوية بحتة، يجب على المنشآت المالية المرخصة تنفيذ التدريب المناسب على سياسات وإجراءات مراقبة المعاملات لضمان التزام الموظفين بالعمليات الداخلية لتحديد وإحالة النشاط المشبوه المحتمل. يجب أن تكون المنشآت المالية المرخصة على دراية بجميع طرق تحديد الهوية ويجب أن تضمن أن برنامج مراقبة الأنشطة المشبوهة لديها يتضمن عمليات لتسهيل نقل الحالات الداخلية إلى الموظفين المناسبين لإجراء مزيد من البحث. بغض النظر عما إذا كانت العمليات الآلية أو اليدوية (أو مزيج من الاثنين) تستخدم لأداء مراقبة المعاملات، فإن المنشأة المالية المرخصة هي مسؤولة عن إثبات أن برنامج المراقبة فعال وقائم على المخاطر بشكل مناسب.

حيثما كان ذلك ممكناً وعلى أساس المخاطر، يجب على المنشآت المالية المرخصة مراقبة المعاملات على مستوى العميل أو العلاقة، بما في ذلك عبر المجموعات المالية، وليس فقط على أساس الحساب الفردي، وذلك للحصول على عرض كامل لملف تعريف معاملة العميل في المنشأة. تعد المراقبة الشاملة للعملاء الذين لديهم حسابات متعددة أمراً مهماً بشكل خاص للعملاء الذين تم تقييمهم على أنهم أشخاص معرضون سياسياً أو ينتمون إلى فئات أخرى عالية المخاطر.

## 2.3 تحديد البيانات وإدارتها

يجب أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة عمليات كافية للتأكد من أن بيانات العملاء والمعاملات التي تغذي برنامج مراقبة المعاملات (سواء باستخدام العمليات اليدوية أو الآلية، أو كليهما) تفي بمعايير جودة البيانات المعمول بها، تخضع هذه البيانات للاختبار والتحقق من الصحة على فترات قائمة على المخاطر ويتم معالجة قضايا جودة البيانات المحددة واكتمالها في الوقت المناسب.

كمسألة أولية، يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد وتوثيق جميع مصادر البيانات التي تعمل كمدخلات في برنامج مراقبة المعاملات الخاص بها. قد تتضمن مصادر بيانات مراقبة المعاملات كلاً من قواعد بيانات العملاء الداخلية، والخدمات المصرفية الأساسية أو أنظمة معالجة المعاملات الأخرى، وقواعد بيانات "الملفات الثابتة" المعمول بها، فضلاً عن المصادر الخارجية مثل بيانات رسائل جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك ("سويفت"). يجب أن تتضمن وثائق نظام المصدر تحديد مالك النظام أو الطرف الأساسي المسؤول عن الإشراف على جودة بيانات المصدر ومعالجة مشكلات البيانات المحددة. عند استخدام أنظمة مراقبة المعاملات الآلية، يجب على المنشآت المالية المرخصة إنشاء عمليات استخراج البيانات وتحميلها لضمان نقل البيانات بشكل كامل ودقيق وقابل للتتبع بشكل كامل من مصدرها إلى أنظمة مراقبة المعاملات. يجب أن تضمن المنشآت المالية المرخصة أيضاً أن حقوق وصول الموظفين إلى كل من أنظمة المصدر وأنظمة مراقبة المعاملات تتناسب مع أدوارهم ومسؤولياتهم، وذلك لضمان أن الموظفين المعنيين يمكنهم أداء واجباتهم بفعالية وأن الوصول لا يمتد إلى الأشخاص غير المصرح لهم أو أولئك الذين لا يتطلب الوصول إلى النظام لفترة أطول.

قبل النشر الأولي لنظام أو عملية مراقبة المعاملات وفي فترات زمنية قائمة على المخاطر بعد ذلك، يجب على المنشآت المالية المرخصة اختبار والتحقق من سلامة البيانات ودقتها وجودتها لضمان تدفق البيانات الدقيقة والكاملة إلى مراقبة المعاملات. برنامج يجب أن يتم اختبار البيانات والتحقق منها عادةً كل 12 إلى 18 شهراً على الأقل، حسب الاقتضاء بناءً على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة المالية المرخصة، ويجب أن يكون تكرار هذه الأنشطة مفوضاً وموثقاً بوضوح في سياسات وإجراءات المنشأة المالية المرخصة. يمكن أن يتضمن هذا الاختبار فحوصات سلامة البيانات للتأكد من أن البيانات يتم التقاطها بشكل كامل ودقيق في أنظمة المصدر ونقلها إلى أنظمة مراقبة المعاملات، بالإضافة إلى تسوية رموز المعاملات عبر الأنظمة المصرفية الأساسية وأنظمة مراقبة المعاملات. قد يستخدم الاختبار أيضاً معايير أو معايير جودة البيانات الكمية لتتبع جودة البيانات بمرور الوقت وتحديد الحد الحرج لمتطلبات الفحص أو الإبلاغ" أو نطاق يتطلب تجاوزه لمخالفات البيانات أو مشكلات جودة البيانات الأخرى إجراءً تصحيحياً.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضع المنشآت المالية المرخصة ضوابط الكشف المناسبة، مثل تحليل الاتجاهات التي يمكن ملاحظتها من خلال بيانات نظام المعلومات الإدارية") نظام إدارة المعلومات (" وإنشاء تقارير الاستثناءات، لتحديد قواعد أو سيناريوهات مراقبة المعاملات التي تعمل بشكل غير طبيعي والتأكد من ذلك يتم تشخيص ومعالجة أي من هذه المخالفات الناتجة عن سلامة البيانات أو غيرها من مشكلات جودة البيانات بشكل مناسب. عند الاقتضاء، ينبغي إجراء تحليل السبب الجذري، وينبغي تصعيد أي نتائج وإجراءات علاجية موصى بها إلى الإدارة العليا لمعالجة المشكلة الأساسية في الوقت المناسب.

## 2.4. تعريف القانون واختبار ما قبل التنفيذ

سيناريوهات الكشف عن مراقبة المعاملات (أو "القواعد") المصممة لتحديد المعاملات التي يحتمل أن تكون مشبوهة أو غير قانونية ورفعها لمزيد من المراجعة والتحقق، كما هو مطلوب. يجب أن تقوم المنشآت المالية المرخصة التي تستخدم أنظمة مؤتمتة بإجراء تقييم تصنيفي لتصميم قدرات وعمليات مراقبة مؤتمتة قائمة على القواعد أو السيناريوهات. قد تكون المعاملات مشبوهة ببساطة بسبب خصائصها الفردية (مثل قيمتها، أو مصدرها، أو وجهتها، أو استخدام الوسيط) أو لأنها، إلى جانب المعاملات الأخرى، تشكل نمطاً يختلف عن نشاط المعاملات المتوقع أو التاريخي أو قد يكون بطريقة أخرى دلالة على نشاط غير مشروع، بما في ذلك التهرب من الإبلاغ أو متطلبات حفظ السجلات.

قد تكون قواعد مراقبة المعاملات مؤتمتة أو يدوية ويجب أن تستخدم القيمة والحد الحرج والمعايير الأخرى التي تأخذ في الاعتبار المخاطر والسياقات المحددة للمؤسسة، على النحو المحدد في تقييم مخاطر الجرائم المالية، والمنتج أو الخدمة المحددة ونوع العميل المتضمن في الصنف. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تقوم المنشآت المالية المرخصة بتجزئة العملاء والمنتجات على أساس المخاطر، بحيث تتم معايرة معلمات القانون والحدود الحرجة بشكل مناسب لنوع النشاط الخاضع لمراقبة المعاملات. يجب أن تفكر المنشآت المالية المرخصة ذات أحجام المعاملات الأكبر في استخدام أدوات أو طرق إحصائية مثل الاختبار فوق الخط وتحت الخط، والذي يتضمن زيادة وخفض العتبات المحددة مسبقاً لقواعد مراقبة المعاملات في بيئة الاختبار والقياس الناتج، لضبط معاييرها بشكل أفضل وتقليل حجم التنبيهات الإيجابية الكاذبة.

من أجل تحديد أنماط النشاط المشبوه أو غير القانوني المحتمل الذي يشمل معاملات متعددة، يجب على المنشآت المالية المرخصة تجميع معلمات والحدود الحرجة مراقبة المعاملات الفردية في سيناريوهات مخاطر متعددة العوامل من أجل استهداف أنماط وسلوكيات المعاملات بدقة أكبر بما يتفق مع أنماط التمويل غير المشروعة المعروفة. يتم تضمين النماذج الرئيسية والمؤشرات ذات الصلة في سياق دولة الإمارات العربية المتحدة التي نشرتها وحدة المعلومات المالية في إرشادات مصرف المركزي للمنشآت المالية المرخصة بشأن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.<sup>3</sup> لا ينبغي أن يقتصر استخدام السيناريوهات على المنشآت المالية المرخصة ذات الأنظمة الآلية لرصد المعاملات، حيث يمكن للمنشآت الأصغر ذات الأنظمة الأقل أتمتة ويجب أن تطبق نفس المنطق في تدريب وتوجيه موظفيها لاكتشاف هذه المخاطر الأكثر تعقيداً. ومع ذلك، من المتوقع

<sup>3</sup> <https://www.centralbank.ae/en/cbae-amlcft>

أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة ذات نطاق العمليات الأكبر أنظمة آلية قادرة على التعامل مع المخاطر الناتجة عن زيادة حجم وتباين المعاملات. في جميع الحالات، يجب أن تحتفظ المنشآت المالية المرخصة بالوثائق التي توضح سيناريوهات الاكتشاف الحالية للمؤسسة والافتراضات والمعايير والعتبات الأساسية الخاصة بها.

عند استخدام أنظمة مؤتمنة، يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء اختبار ما قبل التنفيذ لقواعد وأنظمة مراقبة المعاملات، باستخدام بيانات المعاملات التاريخية حسب الاقتضاء. يجب أن يشمل هذا الاختبار اختبار تكامل النظام لضمان توافق نظام مراقبة المعاملات مع الأنظمة الإلكترونية الأساسية وغيرها من مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل البنية التحتية للامتنال للإرهاب واختبار قبول المستخدم لضمان أداء النظام كما هو متوقع في بيئة التشغيل. يجب إعطاء الأولوية لتخطيط بيانات المواد وتشغيل المعاملات وقضايا جودة البيانات الأخرى، فضلاً عن المخالفات في أداء نموذج مراقبة المعاملات والمخرجات التي تم تحديدها من خلال اختبار ما قبل التنفيذ للمعالجة وإخضاعها لإعادة الاختبار قبل نشر مراقبة المعاملات النظام.

## 2.5. تسجيل التنبيه وتحديد الأولويات

بالتوافق مع النهج القائم على المخاطر، قد تنتظر المنشآت المالية المرخصة في تعيين درجات مرجحة بالمخاطر لتنبيهات مراقبة المعاملات من أجل إعطاء الأولوية لتنبيهات المخاطر العالية للمراجعة العاجلة. قد تختار المنشآت المالية المرخصة تعيين درجة مخاطر أعلى، وبالتالي إعطاء الأولوية للمراجعة والتحقق، والمعاملات التي تنتهك قواعد مراقبة المعاملات الفردية المتوافقة مع المخاطر المتزايدة بشكل خاص (بناءً على ملف تعريف المخاطر ورغبة المنشأة في المخاطرة) وكذلك المعاملات تم تحديده على أنه ينتهك قواعد مراقبة المعاملات المتعددة. قد تختار المنشآت المالية المرخصة ذات التنبيه الأكبر لمراقبة المعاملات وفرق التحقيق أيضاً تخصيص تنبيهات أعلى الدرجات للمحققين الأقدم أو أولئك الذين لديهم خبرة متخصصة في مجالات مخاطر معينة. في مثل هذا السيناريو، يمكن بعد ذلك تخصيص تنبيهات الدرجات غير العالية للموظفين باستخدام "round robin" أو أي أسلوب آخر من أجل ضمان التوزيع المتوازن والفعال للتنبيهات بين الموظفين. على الرغم من إمكانية استخدام درجات التنبيه لتحقيق تحديد الأولويات على أساس المخاطر وتخصيص تنبيهات مراقبة المعاملات التي يتم إنشاؤها يدوياً، فقد تكون هذه العمليات مفيدة بشكل خاص للمنشآت المالية المرخصة التي تواجه عدداً كبيراً من التنبيهات التي تنتجها أنظمة مراقبة المعاملات الآلية.

## 2.6. تحليل النتائج وتقارير نظم المعلومات الإدارية

يجب على المنشآت المالية المرخصة توثيق وتتبع مخرجات مراقبة المعاملات من أجل تحديد ومعالجة أي قضايا فنية أو تشغيلية وفهم المخاطر أو الاتجاهات الرئيسية بمرور الوقت. قد تشير المخالفات في أداء نظام مراقبة المعاملات، بما في ذلك التغييرات الكبيرة في إنتاجية قواعد مراقبة المعاملات بمرور الوقت، إلى جودة البيانات الأساسية أو مشكلات سلامة البيانات أو الحاجة إلى إعادة معايرة الحدود الحرجة للقواعد أو المخططات. يجب الإبلاغ عن مشكلات جودة البيانات أو تكاملها، ويجب الإبلاغ عن مشكلات معايرة القواعد الظاهرة (مثل القواعد غير المنتجة أو تلك التي تنتج كميات كبيرة من التنبيهات الإيجابية الخاطئة) إلى مالكي النماذج لضبطها وتحسينها. عندما يكشف تحليل نتائج مراقبة المعاملات أن أنواعاً أو أنماطاً معينة من المعاملات يتم تمييزها بشكل متكرر من خلال نظام مراقبة المعاملات ثم يتم مسحها باستمرار على أنها إيجابية كاذبة من قبل محققي مراقبة المعاملات، فقد تفكر المنشأة المالية المرخصة في استخدام منطق قمع قائم على المخاطر أو "قائمة بيضاء" أخرى عملية لمنع إنشاء تنبيهات بشأن النشاط الذي يُعتبر مراراً وتكراراً غير مشبوه. ومع ذلك، لا ينبغي تطبيق مثل هذه الطرق على العملاء أو أنواع المعاملات ذات المخاطر العالية ويجب مراقبتها بعناية وإخضاعها للاختبارات والضبط والتحقق الدورية والتي تعتمد على الأحداث، كما هو موضح أدناه.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن المنشآت المالية المرخصة أن الإدارة العليا يتم تحديثها بانتظام بشأن أداء ومخرجات برنامج مراقبة المعاملات، بما في ذلك من خلال توفير المقاييس والاتجاهات وغير ذلك من تقارير نظم المعلومات الإدارية التي تم إنشاؤها بواسطة أنظمة مراقبة المعاملات أو التي تنتجها مراجعة تنبيه مراقبة المعاملات وفرق التحقيق. قد يتضمن هذا الإبلاغ تحليلاً لعدد التنبيهات التي تنتجها كل قاعدة من قواعد مراقبة المعاملات ونسبة هذه التنبيهات التي تم مسحها كإيجابيات كاذبة، والتي تتطلب مزيداً من التحقيق، والتي تؤدي في النهاية إلى تقديم تقارير الأنشطة/المعاملات المشبوهة. يجب أن يؤدي إعداد التقارير والتحليلات المتعلقة بمراقبة المعاملات إلى تغذية تقييم مخاطر الجرائم المالية للمؤسسة المالية المرخصة، ويجب أن تستخدم إدارة المنشأة المالية المرخصة هذه المعلومات لضمان بقاء عملاء المنشأة ومعاملاتها ضمن مدى تقبل المخاطر لدى المنشأة المالية المرخصة وأن هذا النشاط يتجاوز حدوده. يتم التعامل مع قابلية تحمل المخاطر من خلال تدابير التخفيف من المخاطر المناسبة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استخدام علامات المخاطر المستندة إلى الحساب أو العميل و / أو قيود النشاط أو المنتج أو الخدمة.



## 2.7. اختبار ما بعد التنفيذ والضبط والتحقق من الصحة

على أساس دوري وفي حالة مخرجات نظام مادي أو مخالفات تشغيلية، يجب على المنشآت المالية المرخصة إعادة تقييم وظائف أنظمة وعمليات مراقبة المعاملات، بما في ذلك الصلة المستمرة لسيناريوهات الكشف والافتراضات ومعايرة قيم ومعايير عتبة القانون. كما هو الحال مع اختبار ما قبل التنفيذ، يجب أن يشتمل اختبار ما بعد التنفيذ على فحوصات لتكامل النظام وجودة البيانات والوظيفة التشغيلية، ويجب أن يتضمن بالإضافة إلى ذلك اختباراً رجعيًا لقواعد مراقبة المعاملات لضمان استمرارها وفعاليتها في استهداف المعاملات والفعالة الأكثر خطورة. يجب أن يخضع أي ضبط مقترح أو مراقبة عملية مراقبة لقواعد مراقبة المعاملات، وخاصة مراقبة المعاملات المادية، لاختبار ما قبل التنفيذ باستخدام عينة أو بيانات تاريخية لضمان الأداء السليم للقواعد الجديدة أو المنقحة، ويجب أن تنعكس في وثائق مراقبة المعاملات المحدثة.

يجب إجراء اختبار نموذج مراقبة المعاملات والتحقق من صحته بواسطة أفراد يتمتعون بخبرة كافية ومستوى مناسب من الاستقلال عن تطوير النموذج وتنفيذه. بشكل عام، يجب أن يتم التحقق من قبل الأشخاص غير المسؤولين عن تطوير أو استخدام نموذج مراقبة المعاملات وليس لديهم مصلحة في تحديد ما إذا كان النموذج صالحاً أم لا. يمكن دعم الاستقلالية من خلال الفصل بين التسلسل الإداري (حيث يتم إجراء التحقق من صحة النموذج من خلال تدقيق داخلي بمراقبة المعاملات كجزء من الاختبار المستقل لبرنامج مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب) أو من خلال إشراك طرف خارجي غير مسؤول لتطوير النموذج أو استخدامه. من الناحية العملية، قد يتم تنفيذ بعض أعمال التحقق بشكل أكثر فاعلية بواسطة مطوري النماذج والمستخدمين؛ ومع ذلك، فمن الضروري أن تخضع أعمال التحقق هذه لمراجعة نقدية من قبل طرف مستقل، والذي يجب أن يقوم بإجراءات إضافية لضمان التحقق المناسب. يجب توثيق جميع مؤشرات التحقق من صحة النموذج والقضايا المحددة بوضوح، ويجب على الإدارة اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة قضايا النموذج.

## 3. فحص العقوبات

وفقاً للمادة 21.2 من قرار مجلس الوزراء رقم 74، يتعين على المنشآت المالية المرخصة إجراء عمليات بحث منتظمة مقابل قوائم العقوبات المطبقة لقواعد بيانات العملاء، والأطراف في أي معاملات، والعملاء المحتملين، والمالكين المستفيدين، والأشخاص والمنظمات التي تمتلك معها المنشأة المالية المرخصة. علاقة مباشرة أو غير مباشرة، فضلاً عن عمليات البحث المستمرة لقاعدة بيانات العملاء قبل إجراء أي معاملة أو الدخول في علاقة تجارية مع أي شخص. تعد أنظمة وعمليات فحص العقوبات ضرورية، ولكنها أيضاً فعالة فقط مثل معلومات العميل والمعاملات المستخدمة عند المقارنة مع قوائم العقوبات المطبقة. لذلك، تعتمد الفعالية بشكل حاسم على اكتمال ودقة المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق إجراءات التحريات المسبقة عن العميل عن تطبيق إجراءات العناية الواجبة / إجراءات اعرف عميلك والواردة في تعليمات الدفع وحقوق بيانات المعاملات الأخرى.

يجب على موظفي الامتثال للعقوبات تصعيد المعالجة ذات الأولوية التي تم تحديدها للحذف أو عدم الدقة في معلومات العميل أو المستفيد الحقيقي ذات الصلة، بالإضافة إلى الثغرات أو مشكلات جودة البيانات في الحقول المطلوبة للمعاملة أو رسائل الدفع. على أساس المخاطر، يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء اختبار عينة لرسائل الدفع لضمان الاستخدام السليم لأنواع الرسائل والامتثال لمتطلبات شفافية الدفع.

يتكون برنامج فحص العقوبات الفعال من العناصر الأساسية التالية:

- **إطار عمل قائم على المخاطر محسوب جيداً:** إن المخاطر التي تواجه المنشآت المالية المرخصة ديناميكية وقد تكون المعاملات التي تنفذها متنوعة وذات حجم كبير. لذلك يجب على المنشآت المالية المرخصة مراجعة وتعزيز أطر فحص العقوبات الخاصة بها بانتظام وعند حدوث "حدث جوهري" محددة، مثل التغييرات الجوهرية في أعمال المنشأة المالية المرخصة أو ملف المخاطر أو بيئتها القانونية والتنظيمية، للتأكد من أنها تظل مصممة حسب الطلب. لمخاطر الجرائم المالية للمؤسسة.
- **التدريب القوي والوعي بالمخاطر:** لضمان حسن سير برامج فحص العقوبات وتنفيذها، يجب أن تضمن المنشآت المالية المرخصة أن الأفراد الذين يتحملون مسؤوليات فحص العقوبات لديهم الخبرة الكافية وأن يتلقوا تدريباً خاصاً بالأدوار على سياسات وإجراءات فحص العقوبات الخاصة بالمنشأة، والمخاطر.
- **الاندماج الهادف في برنامج العقوبات:** يجب أن تضمن المنشآت المالية المرخصة أن أنظمة وأطر فحص العقوبات الخاصة بها تعزز بيئة مراقبة العقوبات الأوسع التي تكون جزءاً منها. يعتمد برنامج فحص العقوبات الفعال على جودة واكمال البيانات المستمدة من أنظمة وقواعد بيانات العملاء والمعاملات التابعة للمؤسسة المالية المرخصة. بالتوازي مع ذلك، يجب أن تفيد نتائج فحص العقوبات المنشأة المالية المرخصة في فهم وإدارة مخاطر الجرائم المالية، بما في ذلك عن طريق إجراء مراجعات العملاء خارج الدورة وتطبيق تدقيق محسن أو ضوابط إضافية للعملاء أو المعاملات ذات المخاطر العالية، كما هو مطلوب..

- **الرقابة الفعالة:** يجب أن يقوم مجلس إدارة المنشآت المالية المرخصة والإدارة العليا بدور فعال في الإشراف على أداء برامج فحص العقوبات وقيادة التعزيز المستمر لأنظمة فحص العقوبات على أساس مخاطر المنشأة. عندما تتعرض نتائج فحص العقوبات للخطر بسبب عوامل مثل المعايير غير الملائمة، أو عدم كفاءة العملية، أو مشكلات الموظفين، أو فشل النظام، فمن الضروري أن يكون مجلس الإدارة (أو اللجنة المعنية من مجلس الإدارة) والإدارة العليا على علم بهذه المشكلات في الوقت المناسب لضمان معالجتها بشكل سريع ومناسب. يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا أيضاً الإبلاغ عن سياسة تقبل المخاطر داخل منشأتهم وتحديد، وإبلاغ العاملين بأن تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة يمثل أولوية. يجب أن تلعب عملية ضمان الجودة أيضاً دوراً حاسماً في برنامج فحص العقوبات، من خلال التحقق من صحة المراجعة من منظور الدقة والتفصيل.

### 3.1. تقييم المخاطر

يعتبر تقييم المخاطر للمؤسسة المالية المرخصة أداة مهمة لضمان أن المنشأة لديها فهم كامل ودقيق وحديث لمخاطر العقوبات التي قد تتعرض لها مؤسستها، ولتسهيل نهج قائم على المخاطر للعقوبات الامتثال. في سياق العقوبات المالية المستهدفة، لا يمكن أن يوفر النهج القائم على المخاطر مبرراً للفشل في تطبيق الضوابط المتعلقة بالعقوبات، بما في ذلك فحص العقوبات، على جميع علاقات العملاء والمعاملات، كما هو محدد أدناه، وهو الحد الأدنى من المتطلبات القانونية لجميع المرخصين المنشآت المالية. بدلاً من ذلك، يجب استخدام النهج القائم على المخاطر من قبل المنشآت المالية المرخصة لتطبيق ضوابط إضافية أو أكثر صرامة - فوق الحد الأدنى من المتطلبات القانونية - على المناطق التي تزيد فيها مخاطر العقوبات.

يجب أن يتضمن تقييم مخاطر المنشأة المالية المرخصة، كحد أدنى، تقيماً للعملاء والمنتجات والخدمات وقنوات التسليم والمناطق الجغرافية التي من المرجح أن تشارك المنشأة المالية المرخصة من خلالها، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع الأشخاص والأطراف الخاضعين للعقوبات، البلدان، أو المناطق، فضلاً عن قوة الضوابط المعمول بها حالياً للتخفيف من مخاطر العقوبات. يجب تحديث تقييم المخاطر على فترات دورية (على الأقل سنوياً أو غير ذلك حسب الاقتضاء ومبرراً بالظروف المطلوبة) وأيضاً عند حدوث "حدث جوهري"، مثل التغييرات الجوهرية في أعمال المنشأة المالية المرخصة أو ملف المخاطر أو البيئة القانونية والتنظيمية.

### 3.2. النهج القائم على المخاطر لضوابط فحص العقوبات

يمكن أن يشمل فحص العقوبات المراجعة اليدوية للعملاء والمعاملات مقابل قوائم العقوبات المطبقة، فضلاً عن استخدام برامج وأنظمة الفحص والمنع الآلي. في جميع الحالات، يجب معايرة الطريقة المناسبة لفحص العقوبات ومعايير الفحص المستخدمة بشكل مناسب لمخاطر العقوبات التي يقدمها عملاء المنشأة ومنتجاتها وخدماتها وقنوات التسليم والتعرض الجغرافي، وبالتالي قد تختلف عبر أعمال المنشأة المالية المرخصة خطوط أو وحدات، عند الاقتضاء. قد تتطلب مجالات المخاطر المتزايدة العناية الواجبة الإضافية المتعلقة بالعقوبات، ومراجعات يدوية أكثر تواتراً أو مكثفة للعملاء، والأطراف المقابلة، ومعاملاتهم، أو تعزيز مراقبة المعاملات أو السلوك المصمم للتهرب من ضوابط العقوبات، أو التدريب المتخصص لموظفي الامتثال للعقوبات في الأدوار عالية الخطورة.

يجب أيضاً ضبط ضوابط فحص العقوبات وفقاً لحجم وطبيعة وتعقيد كل مؤسسة. من المتوقع أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة ذات نطاق العمليات الأكبر أنظمة آلية قادرة على التعامل مع المخاطر الناتجة عن زيادة حجم وتباين المعاملات. في حين أن المنشآت المالية المرخصة الأصغر قد تعتمد على أنظمة فحص العقوبات التي تكون أقل آلية، إلا أنها يجب أن تضمن أيضاً أن يتم تنفيذها بشكل مناسب لمواجهة المخاطر من نشاط المعاملات اليومية، وكذلك مؤتمتة بالكامل لتحديث أي تغييرات على قائمة الأمم المتحدة الموحدة وقائمة الإرهاب المحلية.

تتضمن أمثلة الأدوات الآلية أدوات فحص الأسماء الآلية التي تقارن قواعد بيانات العملاء بقوائم العقوبات المطبقة، والدفع المباشر وأدوات تصفية المعاملات الأخرى التي تفحص رسائل الدفع وبيانات المعاملات مقابل قوائم العقوبات المطبقة قبل التنفيذ، وأدوات التحليلات النصية التي تحول المستندات الورقية تلقائياً إلى البيانات الإلكترونية التي يمكن بعد ذلك فحصها مقابل قوائم العقوبات المطبقة.

تتضمن أمثلة الأدوات اليدوية إعداد التقارير اليدوية وتصعيد الفعالة التي يحتمل أن تكون مرتبطة بالعقوبات من قبل موظفي المنشأة المالية المرخصة (بما في ذلك على وجه الخصوص مديري علاقات العملاء وغيرهم من موظفي خط الأعمال)، والمراجعات اليدوية للمعاملات المستندة إلى المستندات (مثل معاملات تمويل التجارة المستندية أو القروض)، ومراجعات العملاء الدورية أو المستندة إلى الأحداث.

على وجه الخصوص عند استخدام عمليات يدوية بحتة، يجب على المنشآت المالية المرخصة تنفيذ التدريب المناسب على سياسات وإجراءات فحص العقوبات لضمان التزام الموظفين بالعمليات الداخلية لتحديد وإحالة النشاط المحتمل المتعلق بالعقوبات. يجب أن تكون المنشآت المالية المرخصة على علم بجميع طرق تحديد الهوية ويجب أن تضمن أن برنامج فحص العقوبات الخاص بها يتضمن عمليات لتسهيل نقل الإحالات

الداخلية إلى الموظفين المناسبين لإجراء عمليات البحث وفقاً للقوائم المعمول بها. بغض النظر عما إذا كانت العمليات الآلية أو اليدوية (أو مزيج من الاثنين) تُستخدم لإجراء فحص العقوبات، فإن المسؤولية تقع على عاتق المنشأة المالية المرخصة لإثبات أن برنامج الفحص فعال وقائم على المخاطر بشكل مناسب.

### 3.3. تحديد البيانات وإدارتها

يجب أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة عمليات كافية للتأكد من أن بيانات العملاء والمعاملات في برنامج فحص العقوبات (سواء باستخدام العمليات اليدوية أو الآلية، أو كليهما) تفي بمعايير جودة البيانات المعمول بها، وأن البيانات تخضع للاختبار والتحقق من الصحة في خطر - على فترات قائمة، وأن قضايا جودة البيانات التي تم تحديدها يتم معالجتها في الوقت المناسب.

كمسألة أولية، يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد وتوثيق جميع مصادر البيانات التي تعمل كمدخلات في برنامج فحص العقوبات، بما في ذلك قواعد بيانات العملاء المعمول بها والأنظمة المصرفية الأساسية أو أنظمة معالجة المعاملات الأخرى. يجب أن تتضمن وثائق نظام المصدر تحديد مالك النظام أو الطرف الأساسي المسؤول عن الإشراف على جودة بيانات المصدر ومعالجة مشكلات البيانات المحددة. عند استخدام أنظمة فحص العقوبات المؤتمتة، يجب على المنشآت المالية المرخصة إنشاء عمليات استخراج البيانات وتحميلها لضمان النقل الكامل والدقيق للبيانات من مصدرها إلى أنظمة فحص العقوبات. يجب أن تضمن المنشآت المالية المرخصة أيضاً أن حقوق وصول الموظفين إلى كل من أنظمة المصدر وأنظمة فحص العقوبات تتناسب مع أدوارهم ومسؤولياتهم، وذلك لضمان أن الموظفين المعنيين يمكنهم أداء واجباتهم بفعالية وأن الوصول لا يمتد إلى الأشخاص غير المصرح لهم.

قبل التطبيق الأولي لنظام أو عملية فحص العقوبات وفي فترات زمنية قائمة على المخاطر بعد ذلك، يجب على المنشآت المالية المرخصة اختبار والتحقق من سلامة البيانات ودقتها وجودتها لضمان تدفق البيانات الدقيقة والكاملة إلى فحص العقوبات. برنامج. يجب أن يتم اختبار البيانات والتحقق منها عادةً كل 12 إلى 18 شهراً على الأقل، حسب الاقتضاء بناءً على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة المالية المرخصة، ويجب أن يكون تكرار مثل هذه الفعالة مفضلاً وموثقاً بوضوح في سياسات وإجراءات المنشأة المالية المرخصة. يمكن أن يشمل هذا الاختبار عمليات فحص سلامة البيانات للتأكد من أن البيانات يتم التقاطها بشكل كامل ودقيق في أنظمة المصدر ونقلها إلى أنظمة فحص العقوبات، بالإضافة إلى تسوية برمجية المعاملات عبر الأنظمة المصرفية الأساسية وأنظمة فحص العقوبات. قد يستخدم الاختبار أيضاً معايير أو معايير جودة البيانات الكمية لتتبع جودة البيانات بمرور الوقت وتحديد عتبة أو نطاق يتطلب تجاوزها لمخالفات البيانات أو مشكلات جودة البيانات الأخرى إجراءً تصحيحياً.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضع المنشآت المالية المرخصة ضوابط الكشف المناسبة، مثل تحليل الاتجاهات التي يمكن ملاحظتها من خلال بيانات نظام إدارة المعلومات وإنشاء تقارير الاستثناءات، لتحديد منطوق فحص العقوبات الذي يعمل بشكل غير طبيعي والتأكد من أن أي مخالفات ناجمة عن سلامة البيانات أو غيرها. يتم تشخيص مشكلات جودة البيانات ومعالجتها بشكل مناسب. عند الاقتضاء، ينبغي إجراء تحليل السبب الجذري، وينبغي تصعيد أي نتائج وإجراءات علاجية موصى بها إلى الإدارة العليا المناسبة لمعالجة المشكلة الأساسية في الوقت المناسب.

### 3.4. تصميم برنامج الفحص واختبار ما قبل التنفيذ

يشار إلى عملية فحص المعلومات التي تم جمعها والاحتفاظ بها من قبل مؤسسة مالية مرخصة بشأن الأطراف التي تتعامل معها والأطراف ذات الصلة باسم "فحص الاسم". يشمل المفهوم أي مجموعة بيانات ضمن عمليات المنشأة المالية المرخصة، منفصلة عن سجلات المعاملات الخاصة بها، والتي قد تقدم مؤشراً لمخاطر العقوبات ذات الصلة أو تساعد على الكشف من خلال الفحص على أساس دوري وقيل الدخول في علاقة مع العملاء. يشار إلى عملية فحص حركة القيمة - بما في ذلك الأموال أو البضائع أو الأصول - من أو إلى أو من خلال المنشأة المالية المرخصة بين الأطراف أو الحسابات باسم "فحص المعاملات".

عند استخدام أنظمة مؤتمتة، يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء اختبار ما قبل التنفيذ لأنظمة فحص العقوبات، باستخدام بيانات المعاملات التاريخية حسب الاقتضاء. يجب أن يشمل هذا الاختبار اختبار تكامل النظام لضمان توافق نظام فحص العقوبات مع أنظمة المصدر وغيرها من البنية التحتية للامتثال للعقوبات واختبار قبول المستخدم لضمان أداء النظام كما هو متوقع في بيئة التشغيل. يجب إعطاء الأولوية لرسم خرائط بيانات المواد، وترميز المعاملات، وغير ذلك من قضايا جودة البيانات، بالإضافة إلى المخالفات في أداء نموذج فحص العقوبات والمخرجات، التي تم تحديدها من خلال اختبار ما قبل التنفيذ، من أجل المعالجة وتخضع لإعادة الاختبار قبل نشر فحص العقوبات النظام. توفر الأقسام التالية تفاصيل إضافية حول تصميم النظام واختبار ما قبل التنفيذ حيث إنها تتعلق بشكل خاص بعمليات فرز الأسماء وفحص المعاملات على التوالي.

### 3.4.1. فحص الاسم

وفقاً لتوجيهات المكتب التنفيذي بشأن استهداف العقوبات المالية للمنشآت المالية والأعمال والمهين غير المالية المعينة، يجب إجراء فحص<sup>4</sup> أسماء (سواء كان آلياً أو يدوياً) قبل إعداد العميل و / أو تسهيل معاملة عرضية وعلى شكل مستمر (على الأقل يومياً) بعد ذلك. كما هو مبين أعلاه، يشمل فحص الاسم أي مجموعة بيانات ضمن عمليات المنشأة المالية المرخصة، منفصلة عن سجلات معاملاتها، والتي قد تقدم مؤشر مخاطر العقوبات ذات الصلة أو تساعد على الكشف من خلال الفرز على أساس دوري وقبل الدخول في علاقة مع العملاء.

قد تشمل البيانات ذات الصلة بفحص الاسم ما يلي:

- بيانات العميل، بما في ذلك أسماء وعناوين العملاء الحاليين أو المحتملين، والمستفيدين الحقيقيين، والأطراف الأخرى ذات الصلة أو المرتبطة التي يتم جمع معلوماتها وفقاً لإجراءات العناية الواجبة القائمة على المخاطر؛
- بيانات الموظف، بما في ذلك أسماء الموظفين وعناوينهم.
- بيانات مقدم خدمة الطرف الثالث، بما في ذلك الأسماء والعناوين والمستفيدين الحقيقيين لموردي المنشآت المالية المرخصة وأصحاب العقارات والمستأجرين، حسب الاقتضاء؛
- أرقام تعريف الأوراق المالية الدولية ("أرقام تعريف الأوراق المالية الدولية") وغيرها من سمات تحديد الأصول ذات الصلة بالعقوبات التي تحتفظ بها المنشأة المالية المرخصة؛ و
- الحاصلون على تيرعات المنشأة المالية المرخصة أو رعايتهم.

ليست كل عناصر البيانات ضمن سجلات المنشأة المالية المرخصة ذات صلة بفحص العقوبات. عند تحديد البيانات المرجعية التي يجب فحصها، يجب على المنشأة المالية المرخصة تحديد البيانات ضمن عملياتها وسجلاتها ذات الصلة بمخاطر العقوبات، وتحديد مدى ملاءمتها، والتأكد من أنها تفضي إلى الفحص الفعال، وتمييزها عن البيانات الموجودة غير مناسب أو مناسب للفحص. على سبيل المثال، أسماء الأفراد والكيانات الذين تربطهم بالمنشأة المالية المرخصة علاقة وثيقة الصلة بالفحص وفقاً لقوائم العقوبات المستندة إلى الاسم، ولكن ليس لبرامج العقوبات الجغرافية (الإقليمية أو القطرية). وبالمثل، في حين أن البيانات الواردة في عناوين هؤلاء الأفراد والكيانات قد لا تكون ذات صلة مباشرة بالفحص مقابل قوائم العقوبات المستندة إلى الاسم، فقد تساعد هذه البيانات في التمييز بين تطابق الاسم الحقيقي من تطابق الاسم المزيف عند مراجعة نتائج فحص الاسم الظاهرة.

يجب أن تحدد المنشأة المالية المرخصة أيضاً عناصر البيانات الأخرى (مثل تاريخ الميلاد والجنسية ومكان الميلاد) التي قد تكون ذات صلة بفحص العقوبات في بعض المواقف دون غيرها. تاريخ الميلاد، على سبيل المثال، ذو صلة كعامل مميز لتقييم تطابق محتمل أو حقيقي من تطابق خاطئ على فرد ويمكن استخدامه للفحص مع سمة أخرى، مثل الاسم. في كل حالة، يجب أن تزن المنشآت المالية المرخصة القيمة المتزايدة النسبية لفحص عنصر البيانات مقابل موثوقية البيانات وما إذا كان التنبيه ضد البيانات سيساعد بشكل مفيد في اكتشاف أو منع مخاطر العقوبات التي لن يتم اكتشافها بشكل معقول من خلال ضوابط أخرى، أو عن طريق فحص سمات البيانات المختلفة. يجب أن تستند معايير الفحص التي تستخدمها المنشآت المالية المرخصة لتحديد الاختلافات في الأسماء والأخطاء الإملائية إلى مستوى مخاطر العقوبات المرتبطة بالمنتج أو نوع المعاملة المعين. على سبيل المثال، في منطقة عالية المخاطر مع حجم كبير من المعاملات، يجب أن يكون برنامج العقوبات المستهدفة التابع للمؤسسة المالية المرخصة قادراً على تحديد اشتقاقات الأسماء القريبة للمراجعة.

عادةً ما يتم الاحتفاظ بالبيانات المرجعية للمؤسسة المالية المرخصة في ملفات إلكترونية وتكون أكثر فاعلية عند فحصها من خلال عملية آلية وتكرارها على فترات زمنية محددة. يمكن النظر في استخدام الفحص اليدوي عندما يكون الخطر منخفضاً بدرجة كافية وحيث لا يمكن الحصول على البيانات المرجعية بشكل موثوق، إما إلكترونياً أو بتنسيق ضروري للفحص الآلي. على سبيل المثال، إذا حددت مؤسسة مالية مرخصة مجموعة صغيرة فقط من الأسماء التي تتطلب الفرز، فقد تختار التخلي عن الاستثمار في نظام الفرز الآلي وبدلاً من ذلك إدخال هذه الأسماء يدوياً في مرشح الفرز عبر الإنترنت.

### 3.4.2. فحص المعاملات

يجب أن تقوم المنشآت المالية المرخصة بفحص جميع المدفوعات قبل إتمام المعاملة (يشار إليها أيضاً باسم الفحص "في الوقت الفعلي")، باستخدام جميع سجلات المعاملات اللازمة لتحريك القيمة بين الأطراف وفي النقطة في المعاملة حيث يكون الكشف عن مخاطر العقوبات أمراً ممكناً لمنع الانتهاك. يجب على المنشأة المالية المرخصة بعد ذلك تحديد السمات الموجودة في تلك السجلات ذات الصلة بفحص العقوبات والسياق الذي تصبح فيه ذات صلة. كما هو الحال مع فحص الاسم، فإن أسماء الأطراف المشاركة في المعاملة ذات صلة ببرامج العقوبات المستندة إلى

<sup>4</sup> <https://www.uaieic.gov.ae/en-us/un-page#>.

القوائم، في حين أن العناوين أكثر صلة بالفرز مقابل برامج العقوبات الجغرافية، ولكن يمكن استخدامها كمعلومات تعريف للمساعدة في التمييز بين التطابق المحتمل أو الحقيقي من المطابقة الخاطئة تطابق في إطار برنامج قائم على القائمة. قد تكون عناصر البيانات الأخرى، مثل رموز تعريف المصرف، ذات صلة بكل من برامج العقوبات القائمة على القوائم والجغرافيا.

تكون بعض عناصر البيانات أكثر صلة بأغراض فحص العقوبات عند العثور عليها بالاقتران مع سمات أو مراجع أخرى. على سبيل المثال، عادةً ما يتطلب الكشف عن مخاطر العقوبات القطاعية الكشف عن عوامل متعددة، مثل تلك التي يشارك فيها كل من الأطراف المستهدفة والفعالة المحظورة. عندما لا تكون أدوات التحكم الآلية وحدها قادرة على اكتشاف كلا العاملين في وقت واحد، فقد تكون المراجعة اليدوية للنشاط المرتبط مطلوبة جنبًا إلى جنب مع المراجعة لتأكيد التطابق الحقيقي مع قوائم العقوبات المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، تقدم بعض عناصر البيانات القليل من التخفيف من المخاطر أو لا يخفف من حدتها من خلال الفحص، على سبيل المثال، المبالغ والتواريخ والأرقام المرجعية للمعاملات ليس لها صلة من منظور الفحص، على الرغم من أنها قد تكون ذات صلة بمراقبة المعاملات أو غيرها من أغراض إدارة المخاطر.

قد تشمل البيانات ذات الصلة بفحص المعاملات ما يلي:

- لأطراف المشاركة في الصفقة، بما في ذلك المنشئ والمستفيد؛
- الوكلاء والوسطاء والمنشآت المالية المشاركة في الصفقة.
- أسماء البنوك ورموز معرف المصرف ("BICs") وأكواد التوجيه الأخرى.
- حقول نصية، مثل معلومات مرجع الدفع أو الغرض المعلن للدفع في الحقل 70 لرسالة SWIFT ؛
- أرقام تعريف الأوراق المالية الدولية أو غيرها من معرفات المنتجات ذات الصلة بالمخاطر، بما في ذلك تلك التي تتعلق بتحديد العقوبات القطاعية في المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية، حسب الاقتضاء؛
- وثائق تمويل التجارة، بما في ذلك أي:
  - المستوردون والمصدرون والمصنعون والساحبون، والدراجون، وإخطار الأطراف، والموقعون.
  - شركات الشحن وأسماء السفن وأرقام المنظمة البحرية الدولية (IMO) وأسماء الأطراف المرتبطة بالسفينة (بما في ذلك أصحاب السفن والمستأجرين والقباطنة) ووكلاء الشحن؛
  - شركات التأمين والوكلاء والوسطاء؛ و
  - المنشآت المالية، بما في ذلك البنوك المصدرة، والتأكيد، والتفاوض، والمطالبة، والتحصيل، والسداد، والضامنة.
- التفاصيل الجغرافية، بما في ذلك:
  - العناوين والبلدان والمدن والبلدات والمناطق والموانئ والمطارات (على سبيل المثال، على النحو الوارد في SWIFT Fields 50 و59 أو المكتسبة من خلال استفسارات تتبع السفن) ؛
  - أرقام الهاتف أو الفاكس وعناوين الويب، بقدر ما تحتوي على تفاصيل جغرافية أو غيرها من التفاصيل ذات الصلة؛
  - مكان الاستلام، أو الإرسال، أو التسليم، أو الوجهة النهائية؛
  - بلد المنشأ والوجهة والشحن العابر للسلع أو الخدمات؛ و
  - مطار المغادرة أو الوجهة.

**يجب إجراء فحص المعاملة في وقت يمكن فيه إيقاف المعاملة وقبل حدوث انتهاك محتمل. يحدث هذا عادةً في عدد من النقاط في دورة حياة المعاملة، ولكن بالتأكيد قبل تنفيذ أي التزام لنقل الأموال.** يجب توجيه اهتمام خاص إلى أي نقاط في عملية المعاملات حيث يمكن تغيير المعلومات ذات الصلة أو تعديلها أو إزالتها لتقويض ضوابط الفحص.

توجد سجلات المعاملات عادةً بأحجام كبيرة وضمن عمليات الأعمال التي تعتمد على سرعة التنفيذ. عادةً ما تكون أنواع المعاملات هذه في شكل إلكتروني وتؤدي إلى فحص منهجي وآلي. ومع ذلك، لا تزال بعض أنواع المعاملات تعتمد على التوثيق بأشكال مختلفة وطرق مختلفة للعرض. قد تستخدم المنشآت المالية المرخصة أدوات تحليلات نصية مثل التعرف الضوئي على الأحرف ("OCR") التي تحول المستندات الورقية تلقائيًا إلى بيانات إلكترونية يمكن بعد ذلك فحصها وفقًا لقوائم العقوبات المعمول بها، ولكن بعض المعاملات الورقية، مثل معاملات تمويل التجارة المستندية، قد تتطلب عمليات فحص يدوية، حيث يتم إضافة المعلومات ذات الصلة ماديًا إلى نظام للفحص. يتطلب التعرف الضوئي على الحروف التحقق من ضمان الجودة لضمان الحصول على المعلومات بشكل كامل ودقيق. قد تعتمد بعض المعاملات الورقية، مثل مقاصة الشيكات الورقية، حيث يمكن أن تكون الأحجام كبيرة وعملية الفرز اليدوي تخلق معدلات عالية من الأخطاء، على عناصر تحكم أخرى غير الفرز، مثل تحري العميل / تعرف على عمليات العميل، حيث يتم تقييم مخاطر العقوبات على المنتج على أنها منخفضة.

### 3.5. إدارة القائمة

بموجب المادة 21.2 من قرار مجلس الوزراء 74، يجب أن تتضمن قوائم فحص عقوبات المنشآت المالية المرخصة جميع الأسماء الواردة في القوائم الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولجانته ذات الصلة (القائمة الموحدة للأمم المتحدة) أو من قبل مجلس الوزراء (قائمة الإرهاب المحلية). يجب أن تتضمن عمليات فحص العقوبات الخاصة بالمنشآت المالية المرخصة عمليات البحث عن الكيانات التي ليست مدرجة هي نفسها، ولكنها مملوكة أو مسيطر عليها بشكل رئيسي أو كامل من قبل شخص مدرج في القائمة (يشار إليه أيضًا باسم "الأشخاص المدرجين في قائمة الظل"). لا يمكن للمنشآت المالية المرخصة إجراء معاملات مع الأشخاص المدرجين في قائمة الظل ويجب عليهم تجميد أي أموال أو أصول لشخص مدرج في قائمة الظل قد يحتفظون بها وفقًا للمادة 15 من قرار مجلس الوزراء 74. على الرغم من أن الأشخاص المعينين في الظل، بطبيعتهم، غير مدرجين من قبل الحكومة يجب على السلطات والمنشآت المالية المرخصة وضع قوائم داخلية لهؤلاء الأشخاص بناءً على العناية الواجبة الخاصة بهم والنظر في المصادر الخارجية، مثل التقارير الإعلامية المعاكسة. يجب أن تتضمن المنشآت المالية المرخصة مثل هذه القائمة، إلى جانب أي قوائم داخلية أخرى (مثل قوائم العملاء الذين خرجوا بسبب مخاوف تتعلق بالجرم المالية) في أنظمة وعمليات فحص العقوبات الخاصة بها.

نظرًا للطبيعة الديناميكية للعقوبات المالية المستهدفة، يجب على المنشآت المالية المرخصة إنشاء وتنفيذ إجراءات إدارة قائمة العقوبات التي تمكن برنامج فحص عقوبات المنشأة من التكيف بسرعة مع التغييرات التي تنشرها سلطات العقوبات. الاعتبار التالية ذات صلة بإدارة القائمة الفعالة، ويجب توثيق كل منها ومراجعتها على أساس منتظم، للتأكد من أن النهج الذي تختاره المنشأة المالية المرخصة يظل متوافقًا مع قابليتها للمخاطر وبما يتوافق مع المتطلبات القانونية المعمول بها:

• **اختيار القائمة:** يجب أن تحدد المنشأة المالية المرخصة قوائم العقوبات المناسبة للفحص. يجب أن تتضمن القوائم، كحد أدنى، جميع الأسماء المدرجة في قائمة الأمم المتحدة الموحدة وقائمة الإرهاب المحلي، ولكن قد تتضمن أيضًا قوائم اختصاص قضائية أخرى بالإضافة إلى قوائم داخلية للأشخاص المعروف أن لديهم علاقة عقوبات، وقوائم بالمصطلحات الجغرافية (مثل المدن، والمناطق، والموانئ)، والمصطلحات المصرفية (مثل BICs)، وقوائم البضائع المحظورة أو الأوراق المالية المحظورة، عند الاقتضاء. على الرغم من أنه يجب توظيف إصدارات القوائم من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو مجلس الوزراء الإماراتي في فحص جميع العملاء والمعاملات، كما هو موضح أعلاه، يمكن استخدام قوائم أخرى على أساس المخاطر. على سبيل المثال، قد يقتصر الفحص مقابل قوائم السلع المحظورة على سياق معاملات التمويل التجاري، في حين أن مثل هذه المعاملات قد لا تحتاج إلى فحص ضد الأوراق المالية الخاضعة للعقوبات.

• **تحديد مصادر القوائم:** يجب أن تحدد المنشأة المالية المرخصة القوائم التي سيتم إنشاؤها داخليًا والقوائم التي يتم الحصول عليها بشكل أفضل من البائعين الخارجيين، وعمليات إنشاء هذه القوائم وتنفيذها.

• **صيانة القائمة:** يجب أن تحدد المنشأة المالية المرخصة عمليات إضافة وإزالة القوائم أو الإدخالات في القوائم الداخلية، حيث لم يعد الفحص مطلوبًا أو عندما تكون النتيجة ضمن مستوى تقبل المخاطر للمؤسسة. يجب على المنشأة المالية المرخصة تحديد وتنفيذ الضوابط المناسبة لضمان بقاء القوائم محدثة وأن الأفراد المناسبين فقط هم من يمكنهم إضافة أو إزالة إدخالات القوائم أو القوائم.

• **تحسين البيانات:** يجب أن تحدد المنشأة المالية المرخصة ما إذا كان ينبغي تعديل أو تحسين بعض إدخالات القائمة بناءً على معلومات إضافية.

• **الإدراج في القائمة البيضاء:** قد تنتظر المنشأة المالية المرخصة في إنشاء "قائمة بيضاء" لأسماء العملاء أو عناصر البيانات الأخرى التي تم وضع علامة عليها بالفعل وتطهيرها من خلال العناية الواجبة الدقيقة من قبل المنشأة المالية المرخصة باعتبارها إيجابيات خاطئة والاحتفاظ بها. يمكن استخدام هذه "القوائم البيضاء" لتحسين العملية المتعلقة بالفحص من خلال الاستفادة من نتائج العناية الواجبة السابقة وتقليل عدد التنبيهات غير الصحيحة. في حين أن المنشأة المالية المرخصة لا ينبغي أن تعتمد بشكل مفرط على مثل هذه القائمة، ويجب عليها فحص العملاء والمعاملات بجدية وباستمرار في حالة تورطهم في قائمة الأمم المتحدة الموحدة وقائمة الإرهاب المحلي المحدثة، فإن استخدام مثل هذه "القائمة البيضاء" قد يساعد المنشأة المالية المرخصة في تعجيل التصرف في حالة تكرار المطابقات الإيجابية الخاطئة. يجب أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة إجراءات موثوقة لإدارة ومراجعة وتحديث هذه "القوائم البيضاء" بشكل دوري لمراعاة احتمال أن يصبح الأشخاص المدرجون في القائمة البيضاء أشخاصاً خاضعين للعقوبات فيما بعد. عند استخدام أدوات الفحص الآلي، يجب أن تحدد المنشأة المالية المرخصة إدارة القواعد للتخلص تلقائياً من النتائج المحتملة الناتجة عن تفاعل مصطلحات قائمة معينة والبيانات التي يتم مواجهتها بشكل متكرر. عند استخدام عمليات الفرز اليدوي، يجب على المنشأة المالية المرخصة إنشاء عملية للمراجعة اليدوية للنتائج المحتملة مقابل القائمة البيضاء.

• **النطاق الجغرافي للتطبيق:** عندما يكون للمؤسسة المالية المرخصة عمليات في ولايات قضائية متعددة، يجب أن تحدد المنشأة المالية

المرخصة القوائم التي يجب فحصها في جميع الولايات القضائية لعمليات المنشأة المالية المرخصة والتي ، إن وجدت ، يمكن فحصها فقط ضمن نطاق معين. ولاية قضائية أو عدة ولايات قضائية.

• **المطابقة التامة مقابل "المنطق الضبابي":** يجب أن تحدد المنشأة المالية المرخصة القوائم التي يجب نشرها ضمن فلتر الفرز على أساس المطابقة التامة ، وأنها يجب أن يستخدم المطابقة الغامضة (أي أسلوب قائم على الخوارزمية لمطابقة اسم واحد أو آخر سلسلة من الكلمات حيث يكون محتوى المعلومات التي يتم فحصها غير متطابق - ولكن تهجتها أو نقشها أو صوتها مطابق تمامًا - لمحتويات القائمة المستخدمة للفحص).

• **تكرار الفرز:** يجب أن تحدد المنشأة المالية المرخصة تواتر أو محفزات فحص البيانات الثابتة ، وذلك لحساب الإضافات إلى القوائم والتغييرات في بيانات العملاء.

يجب توثيق إجراءات إدارة القائمة وإخضاعها لمراجعة دورية للتأكد من أن ممارسات إدارة القائمة تظل متوافقة مع ملف المخاطر الخاص بالمنشأة المالية المرخصة ومدى تقبل المخاطر

### 3.6. تحليل النتائج وتقارير نظم المعلومات الإدارية

يجب على المنشآت المالية المرخصة توثيق وتتبع مخرجات فحص العقوبات من أجل تحديد ومعالجة أي قضايا فنية أو تشغيلية وفهم المخاطر أو الاتجاهات الرئيسية بمرور الوقت. قد تشير المخالفات في أداء نظام فحص العقوبات، بما في ذلك التغييرات الكبيرة في حجم التطابقات الظاهرة مع قوائم العقوبات بمرور الوقت، إلى جودة البيانات الأساسية أو مشكلات سلامة البيانات أو الحاجة إلى إعادة معايرة منطق البحث في فحص العقوبات. يجب الإبلاغ عن مشكلات جودة البيانات أو تكاملها التي تم تحديدها إلى مالكي البيانات المعينين، ويجب الإبلاغ عن مشكلات منطق الفحص الواضحة إلى مالكي النماذج من أجل ضبطها وتحسينها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن المنشآت المالية المرخصة تحديث الإدارة العليا بانتظام لأداء ومخرجات برنامج فحص العقوبات، بما في ذلك من خلال توفير المقاييس والاتجاهات وتقارير نظام إدارة المعلومات الأخرى الناتجة عن أنظمة فحص العقوبات أو التي تنتجها مراجعة تنبيه فحص العقوبات. وفرق التحقيق. قد يتضمن هذا الإبلاغ تحليلاً لعدد ونوع مرات الفحص ونسبة التطابقات الظاهرة التي تم مسحها على أنها إيجابية كاذبة مقارنة بتلك التي تم تأكيدها على أنها مطابقات محتملة أو حقيقية. يجب أن يؤدي إعداد التقارير والتحليلات المتعلقة بفحص العقوبات إلى تغذية تقييم مخاطر الجرائم المالية للمؤسسة المالية المرخصة، ويجب أن تستخدم إدارة المنشأة المالية المرخصة هذه المعلومات لضمان بقاء عملاء المنشأة ومعاملاتها ضمن مدى تقبل المخاطر لدى المنشأة المالية المرخصة وأن النشاط يتجاوز حدوده. يتم التعامل مع قابلية تحمل المخاطر من خلال تدابير التخفيف من المخاطر المناسبة، بما في ذلك قيود نشاط الحساب وخروج العملاء.

### 3.7. اختبار ما بعد التنفيذ والضبط والتحقق من الصحة

على أساس دوري وفي حالة مخرجات نظام مادي أو مخالفات تشغيلية، يجب على المنشآت المالية المرخصة إعادة تقييم وظائف أنظمة وعمليات فحص العقوبات، بما في ذلك إعدادات متطلبات الإبلاغ، وقواعد الفحص، ودقة واكتمال البيانات المستخدمة في عملية الفرز. يجب أن تخضع أي تعديلات مادية مقترحة لمنطق بحث فحص العقوبات لاختبار ما قبل التنفيذ باستخدام عينة أو بيانات تاريخية لضمان الأداء السليم للمنطق الجديد أو المنقح، وينعكس في وثائق فحص العقوبات المحدثة.

يجب إجراء اختبار نموذج فحص العقوبات والتحقق منه بواسطة أفراد يتمتعون بخبرة كافية ومستوى مناسب من الاستقلال عن تطوير النموذج وتنفيذه. بشكل عام، يجب أن يتم التحقق من صحة الأشخاص غير المسؤولين عن تطوير أو استخدام نموذج فحص العقوبات وليس لديهم مصلحة في تحديد ما إذا كان النموذج صالحاً أم لا. يمكن دعم الاستقلالية من خلال الفصل بين التسلسل الإداري (حيث يتم إجراء التحقق من صحة النموذج من قبل إدارة التدقيق الداخلي كجزء من الاختبار المستقل لبرنامج الامتثال للعقوبات) أو من خلال إشراك طرف خارجي غير مسؤول عن تطوير النموذج أو استخدامه. من الناحية العملية، قد يتم تنفيذ بعض أعمال التحقق بشكل أكثر فاعلية بواسطة مطوري النماذج والمستخدمين؛ ومع ذلك، فمن الضروري أن تخضع أعمال التحقق هذه لمراجعة نقدية من قبل طرف مستقل، والذي يجب أن يقوم بإجراءات إضافية لضمان التحقق المناسب. يجب توثيق جميع أفعال التحقق من صحة النموذج والقضايا المحددة بوضوح، ويجب على الإدارة اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة قضايا النموذج.

## 4. برنامج الحوكمة والرقابة

توضح الأقسام التالية توقعات حوكمة البرنامج المتعلقة برصد المعاملات وأنظمة وعمليات فحص العقوبات.

### 4.1. الرقابة وتقارير الإدارة والتدقيق

يجب أن يمارس مجلس إدارة المنشأة المالية المرخصة والإدارة العليا الإشراف الفعال على مخاطر الجرائم المالية الرئيسية للمؤسسة والضوابط المعمول بها للتخفيف من تلك المخاطر. يجب أن يتلقى مجلس الإدارة (أو اللجنة المعنية من قبل مجلس الإدارة) والإدارة العليا تقارير منتظمة عن المخاطر والاتجاهات الرئيسية للمؤسسة والأداء العام لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب وضوابط العقوبات، وينبغي مراجعة تقييم مخاطر الجرائم المالية للمؤسسة، أي تقارير تتعلق بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات والتقارير التنظيمية، وبرنامج المنشأة المكتوب لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات. يجب أن يخضع برنامج مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات لموافقة الإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا التأكد من وضع سياسات وإجراءات واضحة وحديثة وملائمة وأن هناك مراقبة فعالة للمعاملات والعقوبات أنظمة الفحص مدعومة بالخبرة والموارد الداخلية الكافية.

يجب إعطاء وظائف مراقبة المعاملات وفحص العقوبات مسؤوليات واضحة ومميزة عن المهام الخاصة بكل منها في سلسلة عملية مراقبة المعاملات وفحص العقوبات (على سبيل المثال، للتعامل مع التنبيهات وتقديم تقارير الأنشطة/المعاملات المشبوهة). بالإضافة إلى ذلك، كما هو مفصل أعلاه، من المتوقع أن تقوم المنشآت المالية المرخصة بتنفيذ أنظمة إبلاغ فعالة، لتشمل تقريراً كمياً من نظام إدارة المعلومات بالإضافة إلى التحليل النوعي للمخاطر والاتجاهات الرئيسية حسب الاقتضاء، لضمان تحديث مجلس إدارتها وإدارتها العليا بشأن مخاطر الجرائم المالية الرئيسية في الوقت المناسب. يجب توثيق أي بيانات تتعلق بجودة البيانات أو وظائف النظام أو مشاكل المخرجات وتعقبها، ويجب إبلاغ حالة الإجراءات التصحيحية بانتظام إلى الإدارة العليا.

يجب أن تخضع برامج مراقبة المعاملات وفحص العقوبات لاختبارات مستقلة من قبل مدققين داخليين أو خارجيين يتمتعون بخبرة تكنولوجية كافية وفهم لمخاطر ومتطلبات غسل الأموال / تمويل الإرهاب / وانتشار التسليح. يجب أن تضمن وظيفة الاختبار المستقل للمؤسسة المالية المرخصة (سواء كانت داخلية أو خارجية) تغطية كافية لمراقبة المعاملات وفحص العقوبات لعملاء المنشأة المالية المرخصة ومنتجاتها وخدماتها وقنواتها ومناطقها الجغرافية وقد تقوم بإجراء اختبار النموذج والتحقق من صحته، كما هو مفصل أعلاه، كجزء من خطة ومنهجية الاختبار المستقلة لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات؛ خلاف ذلك، يجب إجراء اختبار النموذج والتحقق من صحته على فترات دورية قائمة على المخاطر من قبل طرف ثالث مؤهل ومستقل.

### 4.2. استخدام البائعين والأطراف الثالثة الأخرى

قد تستخدم المنشآت المالية المرخصة مراقبة المعاملات المقدمة من الخارج أو خدمات فحص العقوبات ومقدمي الطرف الثالث الآخرين للوفاء بالتزاماتهم القانونية، والتنظيمية لمراقبة، وفحص عملائهم، ومعاملاتهم. ومع ذلك، فإن المنشآت المالية المرخصة هي المسؤولة في النهاية عن الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات، حتى إذا اختارت استخدام نماذج الجهات الخارجية للمساعدة في التزامات الامتثال الخاصة بها.

يجب أن يسترشد اختيار نظام أو خدمة الطرف الثالث بحجم المنشأة المالية المرخصة، والبصمة الجغرافية، وبيانات الأعمال والتكنولوجيا، ومخاطر الجرائم المالية، فضلاً عن المتطلبات الوظيفية، مثل حجم البيانات التي سيتم فحصها، والدرجة التي سيتم فيها تركيز عمليات مراقبة المعاملات وفحص العقوبات عبر خطوط الأعمال داخل المنشأة المالية المرخصة، وطبيعة عمليات سلامة البيانات الحالية، وقدرة التطبيق على الاندماج بشكل فعال في البنية التحتية التكنولوجية للمؤسسة المالية المرخصة. عند اختيار مزود الخدمة، يجب أن تطلب المنشآت المالية المرخصة من مزود الخدمة تقديم دليل يشرح مكونات المنتج والتصميم والاستخدام المقصود، وذلك لتحديد ما إذا كان النموذج مناسباً لمنتجات المنشأة المالية المرخصة والمخاطر الخاصة بها. يجب على البائعين تقديم نتائج اختبار مناسبة توضح أن منتجاتهم تعمل كما هو متوقع. كما يجب أن تشير بوضوح إلى قيود النموذج وافترضاته وأين قد يكون استخدام المنتج مشكلة. يجب أن تتوقع المنشآت المالية المرخصة من مزودي الخدمة إجراء مراقبة مستمرة للأداء وتحليل النتائج، مع الإفصاح لعملائهم، وإجراء التعديلات والتحديثات المناسبة بمرور الوقت.

من المتوقع أن تتحقق المنشآت المالية المرخصة من صحة استخدامها لمنتجات مزودي الخدمة. قد لا تسمح النماذج الخارجية بالوصول الكامل إلى تفاصيل ترميز الكمبيوتر والتنفيذ، لذلك قد تضطر المنشأة المالية المرخصة إلى الاعتماد بشكل أكبر على تحليل الحساسية والقياس المعياري. غالباً ما يتم تصميم نماذج مزودي الخدمة لتوفير مجموعة من الإمكانيات، وبالتالي قد تحتاج إلى تخصيصها بواسطة مؤسسة مالية



مرخصة وفقاً لظروفها الخاصة. يجب توثيق خيارات التخصيص الخاصة بالمنشأة المالية المرخصة وتبريرها كجزء من عملية التحقق من الصحة. إذا قدم مزود الخدمة بيانات المدخلات أو الافتراضات، أو استخدموها لبناء النماذج، فيجب تقييم مدى ملاءمتها لوضع المنشأة المالية المرخصة. يجب أن تحصل المنشآت المالية المرخصة على معلومات تتعلق بالبيانات المستخدمة لتطوير النموذج وتقييم مدى تمثّل هذه البيانات حالة المنشأة المالية المرخصة. يجب على المنشأة المالية المرخصة أيضاً إجراء مراقبة مستمرة وتحليل نتائج أداء نموذج البائع باستخدام نتائج المنشأة المالية المرخصة. تساعد الإجراءات المنهجية للتحقق من الصحة المنشأة المالية المرخصة على فهم منتج البائع، وقدراته، وإمكانية تطبيقه، وقيوده. هذه المعرفة التفصيلية ضرورية للضوابط الأساسية لعمليات المنشأة المالية المرخصة. من المهم أيضاً أن يكون لدى المنشأة المالية المرخصة أكبر قدر ممكن من المعرفة الداخلية، في حالة قيام مزود الخدمة أو المنشأة المالية المرخصة بإنهاء العقد لأي سبب من الأسباب، أو إذا لم يعد مزود الخدمة يعمل. يجب أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة خطط طوارئ للحالات التي لم يعد فيها نموذج المورد متاحاً أو لا يمكن دعمه من قبل البائع.

### 4.3. تدريب خاص بالأدوار

يجب أن تضمن المنشآت المالية المرخصة أن الموظفين المسؤولين عن أداء أدوار مراقبة المعاملات وفحص العقوبات يتلقون تدريباً يغطي مخاطر الجرائم المالية الرئيسية التي تواجهها المنشأة (مثل أنماط غسل الأموال / تمويل الإرهاب / انتشار التسليح أو التهريب من العقوبات)، والعملاء المعقدون والمخاطرون الأعلى. أنواع المعاملات ذات الصلة بمراقبة المعاملات وعمليات فحص العقوبات والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والسياسات والإجراءات والعمليات الداخلية. يجب أن يتم تصميم التدريب وفقاً للمسؤوليات المحددة لكل فرد ويتضمن إجراءات سطح المكتب أو تعليمات لاستخدام أي مراقبة للمعاملات أو أنظمة فحص العقوبات أو أي تقنية أخرى ذات صلة بدور الفرد.

يجب أن يستند تدريب مراقبة المعاملات وفحص العقوبات للمؤسسة المالية المرخصة إلى تقييم احتياجات المنشأة التدريبية، ودمجها في خطط وبرامج التدريب على مكافحة غسل الأموال / مكافحة الإرهاب والعقوبات، وتخضع لإكمال إجراءات التتبع والتصعيد لضمان الوقت المناسب. إكمال التدريب الإلزامي من قبل جميع الموظفين المعنيين. يجب أيضاً تمديد التدريب الإلزامي ليشمل أي موظف موجود في الخارج تغطي مسؤولياته الحسابات المحجوزة في أو النشاط المتدفق إلى الإمارات العربية المتحدة أو خارجها أو عبرها.

### 4.4. حفظ السجلات

وفقاً للمادة 16 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمادة 24 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على المنشآت المالية المرخصة الاحتفاظ بسجلات تفصيلية مرتبطة بتدابير تقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب والتخفيف من حدتها وكذلك السجلات، والوثائق، والبيانات، والإحصاءات. لجميع المعاملات المالية، وجميع السجلات التي تم الحصول عليها من خلال إجراءات العناية الواجبة للعملاء لكل من المنشئين والمستفيدين، وملفات الحساب والمراسلات التجارية، ونسخ من وثائق الهوية الشخصية، بما في ذلك تقارير المعاملات / الأنشطة المشبوهة ونتائج أي تحليل تم إجراؤه. يجب على المنشآت المالية المرخصة الاحتفاظ بالسجلات بطريقة منظمة للسماح بتحليل البيانات وتتبع المعاملات المالية.

يجب أن تكون السجلات كافية للسماح بإعادة بناء المعاملات الفردية بحيث تقدم، إذا لزم الأمر، أدلة لملاحقة النشاط الإجرامي. يجب على المنشآت المالية المرخصة إتاحة السجلات للسلطات المختصة فور طلبها.

فترة الاحتفاظ القانونية لجميع السجلات لا تقل عن خمس (5) سنوات، من تاريخ إتمام المعاملة أو إنهاء علاقة العمل مع العميل، أو من تاريخ الانتهاء من التفتيش من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أو من تاريخ صدور حكم نهائي من السلطات القضائية المختصة، أو تصفية، أو حل، أو أي شكل آخر من أشكال إنهاء شخص اعتباري أو ترتيب، كل ذلك حسب الظروف

الملحق 1 : ملخص الارشادات

الغرض والنطاق من هذه الإرشادات	الغرض	الغرض من هذا الدليل هو المساعدة في الفهم والأداء الفعال من قبل المنشآت المالية المرخصة من البنك المركزي لالتزاماتها القانونية بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة ، بما في ذلك ما يتعلق بتصميم وتنفيذ وصيانة المراقبة الفعالة للمعاملات و برامج فحص العقوبات.
	نطاق التطبيق	ما لم يُذكر خلاف ذلك، تنطبق هذه الإرشادات على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، المرخصين و / أو الخاضعين للإشراف من قبل المصرف المركزي الواردين في الفئات التالية: البنوك الوطنية، وفروع البنوك المرخصة، ومراكز الصرافة، وشركات التمويل، والمنشآت المالية المرخصة وشركات التأمين
	تقييم مخاطر الجرائم المالية	تقييم مخاطر الجرائم المالية هو نقطة البداية الأساسية لبرنامج فعال وقائم على المخاطر لرصد المعاملات ويجب أن يشمل ، على الأقل ، تقييم العملاء والمنتجات والخدمات وقنوات التسليم والمناطق الجغرافية التي تمثل أكبر مخاطر الجرائم المالية ، مثل قوة الضوابط المعمول بها حالياً للتخفيف من هذه المخاطر. يجب تحديث تقييم المخاطر بشكل دوري ومتابعة التغييرات الجوهرية في أعمال المنشآت المالية المرخصة أو ملف المخاطر أو بيئتها القانونية والتنظيمية.
	النهج القائم على المخاطر لضوابط مراقبة المعاملات	يجب معايرة برامج مراقبة المعاملات وفقاً لحجم وطبيعة وتعقيد كل مؤسسة مالية مرخصة ، وقد تستخدم أدوات آلية أو يدوية ، أو مزيجاً ، بما يتناسب مع ملف المخاطر الخاص بالمنشأة. عند الاقتضاء ، يجب على المنشآت المالية المرخصة مراقبة المعاملات على مستوى العميل (بدلاً من مستوى الحساب الفردي) ويجب أن تستخدم قواعد أو سيناريوهات مراقبة المعاملات لمراقبة نشاط الطرف الثالث.
	تحديد البيانات وإدارتها	يجب على مؤسسات الخطيب المرخصة تحديد وتوثيق جميع مصادر البيانات ويجب عليها اختبار والتحقق من سلامة ودقة وجودة البيانات المتدفقة في برنامج مراقبة المعاملات الخاصة بهم. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على المنشآت المالية المرخصة وضع ضوابط الكشف ، مثل تحليل اتجاهات نظم المعلومات الإدارية وتقارير الاستثناءات ، لتحديد القواعد أو السيناريوهات التي تعمل بشكل غير طبيعي ومعالجة المشكلات المحددة.
مراقبة المعاملات	تعريف القاعدة واختبار ما قبل التنفيذ	يجب على المنشآت المالية المرخصة استخدام سيناريوهات أو "قواعد" الكشف عن مراقبة المعاملات لتحديد المعاملات المشبوهة أو غير القانونية ورفعها للمرجعة والتحقيق ، حسب الضرورة. تحقيقاً لهذه الغاية يجب على المنشآت المالية المرخصة: <ul style="list-style-type: none"> <li>• إجراء تقييم التصنيف لتصميم القواعد أو السيناريوهات المناسبة ؛</li> <li>• إجراء تجزئة للعملاء والمنتجات على أساس المخاطر ، بحيث يتم معايرة معلمات القاعدة والعتبات بشكل مناسب لنوع النشاط الخاضع لمراقبة المعاملة ؛</li> <li>• استخدام الأدوات أو الأساليب الإحصائية مثل الاختبار فوق الخط وتحت الخط ، عند الاقتضاء ، لتحسين معاييرها وتقليل حجم التنبيهات الإيجابية الكاذبة ؛ و</li> <li>• إجراء اختبار ما قبل التنفيذ لقواعد وأنظمة مراقبة المعاملات للتأكد من أن نظام مراقبة المعاملات متوافق مع أنظمة المصدر وأنه يعمل كما هو متوقع في بيئة التشغيل.</li> </ul>
	تسجيل التنبيه وتحديد الأولويات	قد تنظر المنشآت المالية المرخصة في تخصيص درجات مرجحة بالمخاطر لتنبيهات مراقبة المعاملات من أجل إعطاء الأولوية لتنبيهات المخاطر العالية للمرجعة السريعة و / أو المراجعة من قبل محققين كبار أو متخصصين.
	تحليل النتائج والإبلاغ عن نظم المعلومات الإدارية	يجب على المنشآت المالية المرخصة توثيق وتتبع مخرجات مراقبة المعاملات من أجل تحديد ومعالجة أي قضايا فنية أو تشغيلية وفهم المخاطر أو الاتجاهات الرئيسية بمرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على المنشآت المالية المرخصة التأكد من أن الإدارة العليا يتم تحديثها بانتظام بشأن أداء ومخرجات برنامج مراقبة المعاملات ، بما في ذلك من خلال توفير المقاييس والاتجاهات وغيرها من تقارير نظام المعلومات الإدارية.
	اختبار ما بعد التنفيذ، والضبط، والتحقق من الصحة	على أساس دوري وقائم على الأحداث ، يجب على المنشآت المالية المرخصة إعادة تقييم وظائف وأنظمة وعمليات مراقبة المعاملات ، بما في ذلك الصلة المستمرة لسيناريوهات الكشف والافتراضات ومعايرة قيم ومعايير عتبة القاعدة. يجب إجراء اختبار نموذج مراقبة المعاملات والتحقق من صحته من قبل أطراف مستقلة تتمتع بالخبرة الكافية وأن يتم توثيقها بوضوح ، ويجب على الإدارة اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة قضايا النموذج المحددة.

يعتبر تقييم مخاطر الجرائم المالية للمؤسسة المالية المرخصة نقطة البداية الأساسية لبرنامج فحص عقوبات فعال وقائم على المخاطر ويجب أن يتضمن ، على الأقل ، تقييمًا للعملاء والمنتجات والخدمات وقنوات التسليم والمناطق الجغرافية التي تفرض أكبر العقوبات بالإضافة إلى قوة الضوابط المعمول بها حالياً للتخفيف من هذه المخاطر. يجب تحديث تقييم المخاطر بشكل دوري ومتابعة التغييرات الجوهرية في مخاطر المنشأة المالية المرخصة أو البيئة التنظيمية.	تقييم مخاطر الجرائم المالية	<b>فحص العقوبات</b>								
يجب معايرة برامج فحص العقوبات وفقاً لحجم وطبيعة وتعقيد كل مؤسسة مالية مرخصة ، وقد تستخدم أدوات آلية أو يدوية ، أو مزيجاً ، بما يتناسب مع ملف المخاطر الخاص بالمنشأة. يجب على المنشآت المالية المرخصة تطبيق ضوابط عقوبات إضافية أو أكثر صرامة - مثل تعزيز العناية الواجبة للعملاء أو المعاملات ، وزيادة مراقبة التهرب من العقوبات ، والتدريب المتخصص للموظفين في الأدوار عالية المخاطر - في المجالات التي تنطوي على مخاطر عقوبات متزايدة.	نشر ضوابط فحص العقوبات على أساس المخاطر		<b>فحص العقوبات</b>							
يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد وتوثيق جميع مصادر البيانات ويجب أن تختبر وتتأكد من سلامة ودقة وجودة البيانات المتدفقة في برنامج فحص العقوبات لديها. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على المنشآت المالية المرخصة وضع ضوابط الكشف ، مثل تحليل اتجاهات نظام المعلومات الإدارية وتقارير الاستثناءات ، لتحديد منطوق الفحص الذي يعمل بشكل غير طبيعي ومعالجة المشكلات المحددة.	تحديد البيانات وإدارتها			<b>فحص العقوبات</b>						
يجب على المنشآت المالية المرخصة فحص الأسماء وفحص المعاملات. يجب أن يتضمن فحص الاسم بحثاً عن جميع العملاء المحتملين والكيهيم المستفيدين والأطراف ذات الصلة المحددة ، بالإضافة إلى موظفي وموردي المنشآت المالية المرخصة ، قبل الانضمام وعلى أساس يومي على الأقل بعد ذلك. يجب أن يتضمن فحص المعاملات بحثاً عن جميع بيانات الدفع الرئيسية وبيانات المعاملات الأخرى - المحلية والعبارة للحدود - قبل إتمام المعاملة. يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء اختبار ما قبل التنفيذ لأنظمة الفرز للتأكد من أن النظام متوافق مع أنظمة المصدر وأنه يعمل على النحو المتوقع في بيئة التشغيل.	فحص تصميم البرنامج واختبار ما قبل التنفيذ				<b>فحص العقوبات</b>					
يجب على المنشآت المالية المرخصة إنشاء وتنفيذ إجراءات إدارة قائمة العقوبات التي تمكن برنامج فحص عقوبات المنشأة من التكيف بسرعة مع التغييرات التي تنشرها سلطات العقوبات المحلية ، وكذلك لفحص الكيانات غير المدرجة هي نفسها ولكنها مملوكة أو مسيطر عليها بشكل رئيسي أو كامل بواسطة شخص مدرج في القائمة.	صيانة القائمة					<b>فحص العقوبات</b>				
يجب على المنشآت المالية المرخصة توثيق وتتبع مخرجات نظام الفرز من أجل تحديد ومعالجة أي قضايا فنية أو تشغيلية وفهم المخاطر أو الاتجاهات الرئيسية بمرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على المنشآت المالية المرخصة التأكد من أن الإدارة العليا يتم إبلاغها بانتظام بشأن أداء ومخرجات برنامج الفحص الخاص بها ، بما في ذلك من خلال توفير المقاييس والاتجاهات وغيرها من تقارير نظام المعلومات الإدارية.	تحليل النتائج والإبلاغ عن نظم المعلومات الإدارية						<b>فحص العقوبات</b>			
على أساس دوري وقائم على الأحداث ، يجب على المنشآت المالية المرخصة إعادة تقييم وظائف وأنظمة وعمليات الفرز ، بما في ذلك إعدادات متطلبات الإبلاغ ، وقواعد الفرز ، ودقة واكتمال البيانات المستخدمة في عملية الفرز. يجب إجراء اختبار نموذج مراقبة المعاملات والتحقق من صحته من قبل أطراف مستقلة تتمتع بالخبرة الكافية وأن يتم توثيقها بوضوح ، ويجب على الإدارة اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة قضايا النموذج المحددة.	اختبار ما بعد التنفيذ، وضبط، والتحقق من الصحة							<b>فحص العقوبات</b>		
يجب على مجلس إدارة المنشآت المالية المرخصة (أو لجنة مجلس الإدارة) والإدارة العليا: تلقي تقارير منتظمة عن أداء ونتائج مراقبة المعاملات وضوابط فحص العقوبات ؛ تحديد الأدوار والمسؤوليات الواضحة لمراقبة المعاملات وموظفي فحص العقوبات ؛ والتأكد من أن برامج مراقبة المعاملات وفحص العقوبات تخضع لاختبارات مستقلة من قبل مدققين داخليين أو خارجيين.	الرقابة والإبلاغ والتدقيق								<b>برنامج الحوكمة والرقابة</b>	
قد تعتمد المنشآت المالية المرخصة على خدمات مراقبة المعاملات المقدمة من الخارج أو خدمات فحص العقوبات ولكنها مسؤولة في النهاية عن ضمان الامتثال الكامل لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات. يجب فحص البائعين بعناية ، ويجب التحقق من صحة منتجات البائعين من قبل المنشأة المالية المرخصة.	استخدام مزيد من الخدمة والأطراف الثالثة الأخرى									<b>برنامج الحوكمة والرقابة</b>
يعتبر تقييم مخاطر الجرائم المالية للمؤسسة المالية المرخصة نقطة البداية الأساسية لبرنامج فحص عقوبات فعال وقائم على المخاطر ويجب أن يتضمن ، على الأقل ، تقييمًا للعملاء والمنتجات والخدمات وقنوات التسليم والمناطق الجغرافية التي تفرض أكبر العقوبات بالإضافة إلى قوة الضوابط المعمول بها حالياً للتخفيف من هذه المخاطر. يجب تحديث تقييم المخاطر بشكل دوري ومتابعة التغييرات الجوهرية في مخاطر المنشأة المالية المرخصة أو البيئة التنظيمية.	التدريب									